بذاته الى الذهن احتياجه فى وجوده الى الغير

فالمحتاج الى الغير ممكن واللازم بط لانه ينافى

الالوهية فان قيل قيامهما بذاته فى نفس الامر

لا فى الخارج ولا فى الذهن حتى يلزم ماذكرتم

من المحالين كونه فاعلا وقابلا وامكانه قلنا

ان لنفس الامر فردين خارج وذهن فقط

فيلزم ماذكر من المحالين فان قيل الحصر ممنوع

لان لنفس الامر فردا ثالثا سوى هذين الفردين

وهو علم الله تعالى فقيامهما بذاته فى هذا الفرد

لا فى الفردين المشهورين فلا يلزم ماذكرتم

من المحالين قلنا فعلى هذا يلزم تقدم علم الله

على الوجوب والوجود لان محل القيام مقدم

على القايم بالمحل واللازم بط لان اتصافه تعالى

بالعلم وكذا يلزم التسلسل والدور والانقلاب

على هذا التقدير لان قيامهما بذاته فى نفس علم الله

ان كان بطريق الوجوب والوجود يلزم

التسلسل اذا كان الوجوب والوجود المتقدمين

غير الوجوب والوجود المتاخرين او الدور

بالوجود والوجوب متقدم بالذات على اتصافه

اذا كانا عين المتاخرين وان كان قيامهما
بذاته بطريق الامكان يلزم الانقلاب والكل
بط وفيه ما لا يحتمله المقام تذييل الكتاب
في اثبات الصانع ووحدته في اثبات الواجب
مسلكان احدهما ان الممكن لا يجب لذاته
لانه جاز العدم وما يكون جاز العدم لا يكون
واجبا لذاته فالممكن لا يجب لذاته وما لم يجب
لذاته لا يكون له وجود وما لم يكن له وجود
لا يكون لغيره عنه وجود لان ما لم يوجد

لم يوجد فالممكن من حيث ذاته لا يكون له
وجود ولا لغيره عنه وجود فلو كانت الموجودات
باسرها ممكنة لما كان في الواقع موجود
وهو محال فلا بد من واجب لذاته يستند وجود
اليه فقد ثبت الصانع والثاني ان مجموع الممكنات
الممكنات المتسلسلة من حيث هو مجموع بحيث
لا يخرج عنه شيء من اجزائه ممكن لاحتياجه
الى اجزائه المغايرة له فلا بد له من علة فاعلية
مستقلة ترجح وجوده على عدمه لامكانه
فهي اما واجبة او ممكنة لان الممتنع لا يصلح

العلية والثاني محال والا لزم خروجها عن المجموع
من جهة عليتها له لان العلة خارجة عن المعلول
ولزم عدم خروجها عنه من جهة امكانها
لان كل ممكن اما نفس المجموع او داخل فيه
فتكون داخلة وخارجة معا هذا خلف
فتعين الاول فثبت الواجب فان قيل
لم لا يجوز ان يكون تلك العلة داخلة في المجموع
وخارجة عنه بالاعتبارين قلنا فيلزم ح
كون الشيء الواحد ممكنا وغير ممكن في حالة
واحدة وهو ح ولنا في اثبات وحدته مسلكان
ايضا احدهما ان الواجب واحد اذ لو تعدد فالمجموع
الماخوذ من نفس افراد الواجب ممكن لاحتياجه
في تحققه الى كل واحد من تلك الافراد وكل
ممكن جايز العدم في حد ذاته لا محالة وجواز
عدم الكل انما يكون بجواز عدم شيء من اجزائه
لان عدم الكل اما نفس عدم الجزء او مستلزم
فلو تعدد الواجب لزم كونه جايز العدم
هذا خلف فقد ده ح فثبت وحدته والثاني

الله لو تعدد كان المجموع ممكنا كما مر في المسلك
الاول فاما ان يكون له علة موجودة مستقلة
اولا وكلاهما بط امّا الاول فلانه يلزم كون
الواجب معلولا لان العلة الموجدة للكل
يجب ان يكون علة لشئ من اجزائه وامّا الثاني
فلانه يلزم وقوع الممكن بلا علة وهو مح فتعدده
مح فثبت وحدته وليكن هذا آخر ما اردنا
ايراده في هذه الاوراق والحمد لواهب الجود
والارزاق والصلوة على افضل الرسل

على الاطلاق محمد
المبعوث لبيان
محاسن الاخلاق